ورقة حول:

"المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء:

كرافعة لتمكين المرأة الفلسطينية"

كانون الأول- ٢٠٢٤

تقديم 4

ملخص 5

١. الموضوع الرئيسي للورقة 7

٢. أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني 7

٣. واقع عمل النساء في القطاع الزراعي 8

4. أوضاع الأسر الفلسطينية التي ترأسها نساء وتوجهها للمشاريع الزراعية 9

٤-١ الأوضاع الاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية 10

٤-٢ مصادر الدخل للأسر الفلسطينية: مساهمة قطاع الزراعة في الدخل الاسري 11

٥. الحيازات الزراعية 12

٥-1 هيمنة الحيازات الفردية مقابل ضعف الحيازات الأسرية 15

٥-٢ التحديات التي تعيق امتلاك النساء للأراضي الزراعي 17

٦. التعاونيات الزراعية 18

7. التحديات والعوائق أمام المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء 20

٧-١ الاحتلال الاسرائيلي 20

٧-٢ التشريعات والقوانين الحكومية المتعلقة بقطاع الزراعة في فلسطين 25

٧-٣ صعوبة الوصول إلى التمويل 26

٧-٤ قلة توفر الموارد المائية ومشاكل فنية تتعلق بالري 27

٧-٥ بعد المزرعة عن مكان السكن 28

٧-٦ المستوى التعليمي للنساء المزارعات وقدرتهن على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة 28

٧-٧ صعوبة الحصول على المستلزمات الزراعية 29

٧-٨ نقص البيانات 30

٨. الجهود الوطنية لدعم المشاريع الزراعية النسوية 30

٩. تجارب عربية ناجحة في مجال المشاريع الزراعية التي تقودها نساء..... 33

١٠. التوصيات 34

تقديم

يُمثل القطاع الزراعي في فلسطين ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني والأمن الغذائي الفلسطيني. وقد أولته الحكومة اهتمامًا خاصًا كونه وسيلة لتجذير الشعب الفلسطيني في أرضه ومواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال. وتولي وزارة شؤون المرأة اهتمامًا بالغًا بمشاريع النساء الزراعية، إيمانًا منها بدورها في تمكين المرأة اقتصاديًا وتحقيق الأمن الغذائي لأسرها. كما تسعى الوزارة بالتعاون مع شركائها إلى دعم هذه المشاريع وتذليل العقبات التي تواجهها.

تستعرض هذه الورقة واقع المشاريع الزراعية التي تقودها النساء في فلسطين، مع التركيز على الحيازات الزراعية والتحديات التي تواجهها، والتي تتمثل بشكل رئيسي في: القيود الإسرائيلية من مصادرة الأراضي، والبناء الاستيطاني، وغيرها من الممارسات التي تعيق العمل الزراعي. بالاضافة لضعف البنية التحتية: ونقص المياه، والطرق الزراعية، وغيرها من الخدمات الأساسية. وصعوبات التمويل المتمثلة في محدودية فرص الحصول على التمويل اللازم لتطوير المشاريع. ونقص مستلزمات الإنتاج وصعوبة الحصول على الأسمدة والبذور والمعدات الزراعية.

ويهدف هذا التقرير إلى: تسليط الضوء على دور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني، وتحديد التحديات التي تواجه المشاريع الزراعية النسوية، واقتراح الحلول والمقترحات لدعم وتمكين هذه المشاريع.

إن تمكين المرأة في القطاع الزراعي هو استثمار في مستقبل فلسطين. من خلال توفير الدعم اللازم للنساء الرياديات، يمكننا تعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.

وزيرة شؤون المرأة

منى الخليلي

ملخص

يشكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد الفلسطيني، حيث ساهم تاريخياً بما يصل إلى ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام ١٩٩٣، إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى ٦٪-٧٪ خلال العقد الاخير، وان ذلك كانت نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة على الأراضي والمياه، وعلى الرغم من ذلك الا انه هذا القطاع مازال ملاذً للنساء الفلسطينيات وأسرهن وخاصة في المناطق الريفية، ويعتبر أداة لتعزيز الأمن الغذائي وتثبيت الفلسطينيين في أراضيهم. وتمثل النساء النسبة الاكبر من العاملين في هذا القطاع، ويساهمن في انتاج نحو ٧٠٪ من الغذاء، وعلى الرغم من ذلك فإن معظمهن يعملن في مشاريع عائلية بدون أجر.

تسلط الورقة الضوء على المشاريع الزراعية التي تديرها وترأسها نساء وبالتركيز على الحيازات الزراعية النسوية على نحو خاص، حيث تمثل النساء ٧.٧٪ فقط من الحائزين الزراعيين في فلسطين، في حين تمتلك النساء حوالي ١٥٪ فقط من الأراضي الزراعية، وقد شكل ذلك عائقاً أمام حصول على التمويل اللازم للمشاريع الزراعية، نظرًا لأن ملكية الأرض تعتبر شرطًا أساسيًا لضمان الحصول على القروض. من ناحية أخرى، تتركز الحيازات الزراعية النسوية في مناطق مثل الخليل ونابلس، بينما تُعتبر مناطق الأغوار الأقل من حيث ملكية النساء للأراضي.

وتسلط الورقة الضوء على التحديات التي تواجه المشاريع الزراعية النسوية والتي أهمها واكثرها صعوبة الاحتلال الإسرائيلي، إذ أدى الاحتلال إلى تدمير أكثر من ٧٥٪ من القطاع الزراعي في غزة والبنية التحتية اللازمة لهذا القطاع من أراضي وموارد مائية وثروة سمكية وماشية وغيرها.

وفي الضفة الغربية، عمد الاحتلال الاسرائيلي إلى تقييد وصول المزارعين – ومنهم النساء – إلى الأراضي الزراعية في الضفة الغربية من خلال سياسات مثل بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي، وفرض الاغلاقات، ونصب الحواجز العسكرية، والسيطرة على الموارد المائية، هذا بالاضافة إلى اعتداءات المستوطنين على المزارعين وترهيبهم ومنعهم من قطف محاصيلهم الزراعية ونهبها وخاصة في موسم الزيتون. كل ذلك انعكس على الانتاجية لهذا القطاع، أدى إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المزارعون، الأمر الذي أضعف قدرة منتاجتهم على المنافسة ولحق بهم خسائر كبير، مما يفسر التراجع الكبير في مساهمة هذا القطاع سواء في التشغيل أو في الناتج المحلي الاجمالي.

كما سلطت هذه الورقة الضوء على تحديات أخرى تواجه المشاريع الزراعية التي تديرها وترأسها نساء والتي منها: افتقار القوانين الزراعية إلى مراعاة احتياجات النساء، وغياب حماية قانونية لهن في العمل الزراعي. وصعوبات في توفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعية، حيث يتم الاعتماد لى التمويل الذاتي بالنسبة لمظعم المشاريع النسوية. اضافة إلى قلة الوراد المائية التي تسيطر اسرائيل على ٨٥٪ منها في الضفة الغربية، وتمنع المزارعين من استغلال اي منابع مائية أو حفر اية ابار للاستفادة منا في ري مزروعاتهم وتفرض قيوداً مشددة على حصولهم على مدخلات الانتاج الزراعية كالاسمدة والاعلاف الاشتال، والحيوانات.

كما ان تدني المستوى التعليمي لدى معظم العاملات في قطاع الزراعة شكلا عائقاً أمام قدرة هؤلاء النساء على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وتعلم أساليب متقدمة في مختلف مراحل العمل الزراعي.

وتطرقت الورقة أيضاً إلى الجهود الوطنية التي تبذل من قبل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وخاصة وزارة الزراعة والتي تعمل من خلالها على دعم المشاريع التي ترأسها نساء من خلال اتخاذ سياسات عدة، مثل إعفاء المحاصيل الزراعية من الضرائب، وإطلاق برامج ريادية بميزانيات تصل إلى ٣.٩ مليون شيقل، وتنفيذ مشاريع تنموية تشمل النساء والشباب، كما أُطلقت جوائز للتميز النسوي وبرامج تدريبية لتطوير مهارات النساء في الزراعة والتسويق. ورغم أهمية هذه المشاريع إلا ان هناك حاجة للمزيد من الجهود لدعم تلك المشاريع، واتخاذ السياسات التي تضمن استمراريتها، ومنحها التأمينات والتعويضات عند تعرضها لكوارث طبيعية أو حروب. وكذلك توفير الحماية للنساء العاملات في هذا القطاع سواء كن عاملات بأجر أو صاحبات مشاريع.

كما تقدمت بمجموعة من التوصيات كان منها: تطوير برامج تمويل ميسرة مخصصة للنساء المزارعات، وزيادة المخصصات الحكومية لدعم المشاريع الزراعية النسوي، وتعديل القوانين لتعزيز حقوق النساء في الميراث وتملك الأراضي، وتحسين البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك شبكات الري والتخزين، وتشجيع النساء على إنشاء التعاونيات الزراعية والاستفادة من وفورات الحجم.

١. الموضوع الرئيسي للورقة

إن الموضوع الرئيسي الذي تتناوله الورقة بالبحث والتحليل هو واقع المشاريع الزراعية التي تقودها وترأسها نساء، ودورها في تمكين النساء اقتصاديا، والتحديات التي تواجهها تلك المشاريع.

٢. أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني

يعد القطاع الزراعي في فلسطين أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يُشكل حلقة وصل حيوية بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. من الناحية الاقتصادية، يساهم هذا القطاع في توفير فرص عمل لحوالي ٦.٢٪ من القوى العاملة الفلسطينية (الاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٢)، مما يخفف من معدلات البطالة المرتفعة، خاصة في المناطق الريفية. كما يُعتبر القطاع الزراعي مصدر دخل رئيسي للعديد من الأسر، ما يسهم في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر في المجتمعات الزراعية المهمشة. هذا وعلى الرغم من تراجع مساهمته في الاقتصاد من ٢٥٪ –٣٥٪ في بداية التسعينات إلى ما لايزيد على ٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤. وقد شكل الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الرامية للسيطرة على الاراضي الزراعية وسلخ الانسان الفلسطيني عن ارضه السبب رئيسي وراء هذا التراجع طيلة الثلاثة عقود الماضية.

إلا أن هذا القطاع يُعد قطاعاً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي، حيث يوفر نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان الفلسطينيين. ويقلل بذلك من الاعتماد على الواردات الغذائية التي قد تكون مكلفة أو غير متوفرة بسبب القيود المفروضة على التجارة. لذلك، يلعب هذا القطاع دوراً استراتيجياً في تحقيق الاكتفاء الذاتي الفلسطيني، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي.

أما من الناحية السياسية، يتجاوز دور القطاع الزراعي كونه مجرد مصدر دخل أو غذاء، ليُصبح أداة لتعزيز الصمود الفلسطيني في وجه محاولات السيطرة الإسرائيلية على الأرض. تعتبر الأراضي الزراعية هدفًا رئيسيًا للاستيطان الإسرائيلي، حيث يسعى الاحتلال إلى مصادرة مساحات واسعة منها، خاصة في المناطق المصنفة "ج" وفق اتفاق أوسلو. لذلك، يمثل الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني أحد اهم الأولويات الاستراتيجية 8التي تهدف إلى تثبيت الفلسطينيين على أراضيهم وتعزيز مقاومتهم للتهجير القسري.

٣. واقع عمل النساء في القطاع الزراعي

وفقا للبيانات الرسمية فان قطاع الزراعة يسهم في تشغيل نحو ٦٪ من القوى العاملة، وصلت تشغيل هذا القطاع للنساء إلى ٥.٤٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، وهذا يشكل تراجعاً عما كانت عليه هذه النسبة خلال السنوات السابقة، حيث كانت قد وصلت إلى خلال الاعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وفي المناطق الريفية وصلت نسبة تشغيل الاناث في هذا القطاع على وجه التحديد نحو ١٤.٦٪. وبلغ معدل الاجر اليومي للعاملين في قطاع الزراعي نحو ٩٢ شيكل باليوم[١].

شكل١: استيعاب قطاع الزراعة للعمالة من الذكور والاناث خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤

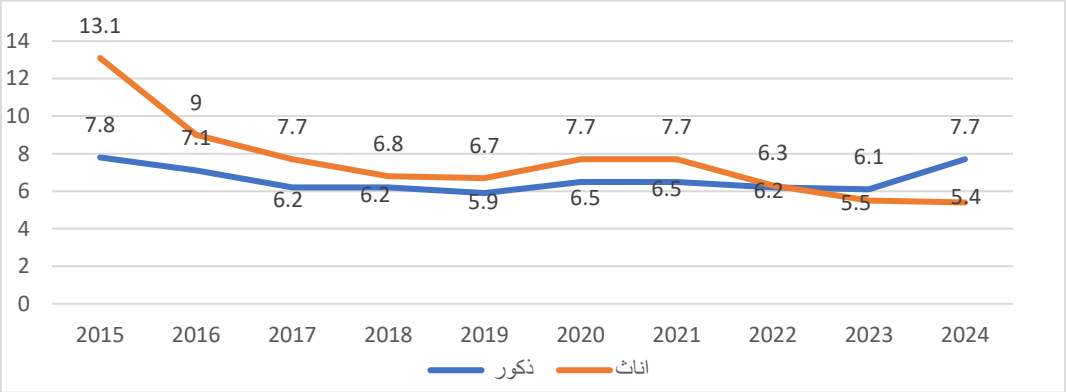

المصدر: مسح القوى العاملة – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سنوات مختارة

فيما تشير المعلومات الصادرة عن اتحاد العمل الزراعي وتقارير FAO إلى انه حوالي ٨٤-٨٧٪ من العمالة في هذا القطاع هي من النساء، بسبب توجه الرجال للعمل في مهن ووظائف ذات دخول أعلى. كما أن معظم النساء يعملن دون أر، لذا يصتف هذا النوع من العمالة على انه عمالة غير منظمة، مما يعني انهن يعملن في مشاريع اسرية. بينما تشارك ٢٪ منهن فقط في التعاونيات الزراعية. وعلى الرغم من ان النساء يساهمن في إنتاج ٧٠٪ من الغذاء، لكنهن يعانين من نقص الحماية القانونية وضعف الوصول إلى الموارد بسبب العادات والتقاليد والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي والمياه. ومعظم النساء يفتقرن إلى ملكية العائدات المالية. وهذه المشكلة تواجه النساء الريفيات على وجه الخصوص اذ أنه يلقى على كاهلن أعباء اضافية وهي المشاركة في الزراعة وتربية الحيوانات وادارة شؤون المياه والنظافة المرتبطة بعمل المزرعة دون ان يعود عليها بدخل تستطيع أن تتملكه

[١] البيانات الخاصة بالعام ٢٠٢٣ هي للربع الثالث ٢٠٢٣، والمتعلقة بعام ٢٠٢٤، فهي تغطي الربع الثاني ٢٠٢٤، وهي خاصة بالضفة الغربية فقط وفقا لما هو متوفر في البيانات الصحفية المنشورة على الصفحة الرسمية للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. اما الاجر للعاملين في قطاع الزراعي فانه في البيانات الاخيرة لا يوجد تفاصيل حول معدل اجر النساء في هذا القطاع.

أو تتحكم به. وغالبًا ما يقتصر إنتاج النساء على احتياجات الأسرة بدلاً من المبيعات التجارية، لكن الرجال يسيطرون على عمليات التسويق والمبيعات وهذا يعكس تقسيم العمل بين الجنسين.

٤. أوضاع الأسر الفلسطينية التي ترأسها نساء وتوجهها للمشاريع الزراعية

في فلسطين يوجد نحو مليون أسرة، ١٢.٣٪ من هذه الاسر في الضفة الغربية هي أسر ترأسها نساء في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت هذه النسبة نحو ١١.٦٪، وذلك وفقا لبيانات العام ٢٠٢٣. مما يعني انه يوجد ما يزيد على ٨٣٤٠٠ امراة في الضفة الغربية فقدت المعيل لأسرتها لاي سبب كان، سواء بالوفاة الطبيعية، أو الاستشهاد، أو الاعتقال، أو الاصابة أو المرض الذي أقعده عن العمل، أو الاعاقة أو الطلاق، وغيرها من الاسباب، الامر الذي جعل هؤلاء النساء يتولين مسؤولية رعاية أسرهن وتوفير احتياجاتها.

جدول ١: الأسر الفلسطينية التي ترأسها نساء (٢٠٢٣)

	نسبة الاسر التي ترأسها نساء	عدد الأسر التي ترأسها نساء
الضفة الغربية والقدس -٢٠٢٣	١٢.٣٪	83,443
قطاع غزة -٢٠٢٣ قبل الحرب	١١.٨٪	44,823
فلسطين		128,266

المصدر: تم احتساب اعداد الاسر بناء على البيانات الصادرة عن الاحصاء الفلسطيني المتعلقة بعدد الاسر الفلسطينية ونسبة الاسر التي تراسها نساء للعام ٢٠٢٣ وفقاً للاحصاءات المنسورة في تقرير المراة والرجل (٢٠٢٣).

تواجه هذه الاسر العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على مستوى معيشتها، وخاصة اذا كانت لا تملك دخلاً مستقراً، مما يجعلها من بين الفئات الأكثر عرضة للفقر، وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٢٣[٢]، تُظهر البيانات أن معدلات الفقر بين أفراد هذه الأسر تفوق تلك المسجلة في الأسر التي يرأسها ذكور، وعلى الرغم من أن مصادر الدخل لهذه الفئة

[٢] مسح انفاق واستهلاك الاسرة (٢٠٢٣): الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣.

تتسم بالتنوع، إلا أنها تعتمد بشكل كبير على المساعدات والتحويلات، في ظل محدودية الفرص الاقتصادية الإنتاجية، مثل المشاريع الزراعية والمشاريع الأسرية.

٤-١ الأوضاع الاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية

يشير التقرير الصادر عن الاحصاء الفلسطيني (٢٠٢٣) إلى أن الأسر التي ترأسها نساء تعاني من معدلات فقر أعلى مقارنة بالأسر الأخرى، حيث بلغت نسبة الفقر بين أفراد هذه الأسر حوالي ١١.٩٪ في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١١.٥٪ بين الأسر التي يرأسها ذكور، وكانت الفجوة اكبر في مؤشر الفقر المدقع الذي يبلغ بين الاسر التي ترأسها نساء ٧.٩٪ مقارنة بـ ٤٪ للأسر التي يرأسها رجال.

جدول ٢: الفقر بين الاسر الفلسطينية التي ترأسها نساء في الضفة الغربية (٢٠٢٣)

	معدل الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
الاسر التي تراسها نساء	١١.٩	١.٤	٧.٩
الاسر التي يراسها ذكور	١١.٥	٠.٧	٤

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الاسر الفلسطينية في الضفة الغربية – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣.

وتعاني الأسر التي ترأسها نساء من محدودية في الإنفاق والاستهلاك مقارنة بالأسر الأخرى، حيث تركز هذه الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمسكن، وينعكس ذلك في ارتفاع نسبة الإنفاق على الضروريات، مقابل انخفاض الإنفاق على الجوانب الترفيهية والتعليمية.

جدول ٣: متوسط انفاق واستهلاك الاسر الشهري بالدينار الاردني في الضفة الغربية -٢٠٢٣

	الاسر التي يرأسها رجال	الاسر التي ترأسها نساء	الفجوة
الانفاق النقدي على مجموعات الطعام	402.9	224	80%
الانفاق النقدي على غير الطعام	707.7	345.1	105%
الانفاق النقدي الكلي	1341.8	642.8	109%
الاستهلاك الكلي	1333.1	775.1	72%

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الاسر الفلسطينية في الضفة الغربية – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣.

تعكس هذه البيانات فجوة ملحوظة بين الأسر التي يرأسها رجال وتلك التي ترأسها نساء في الإنفاق والاستهلاك، فالاسر التي يراسها رجال ينفقون نسبة أكبر من الاسر التي تراسها نساء سوءا على الطعام أو على السلع الاخرى من غير الطعام، بلغت الفجوة في الانفاق النقدي الكلي ١٠٩٪. وهذا يعكس أن النساء تواجه تحديات أكبر تتعلق بتوفير دخل مستقر، كما الحصول على فرصة عمل أيضاً مستقرة في سوق عمل يتسم بأنه ضعيف وصغير وقدرته على خلق فرص محدودة بشكل كبير. وان اتساع هذه الفجوة فيما يتعلق بالانفاق على الطعام يعكس تراجعا في الامن الغذائي للنساء واسرهن.

أما اتساع الفجوة فيما يتعلق بالانفقا على المجموعات السلعية من غير الطعام فانها تعكس التحديات التي تواجه النساء والتي تحد من قدرتهن على انفاق الاموال على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الترفيهية.

٤-٢ مصادر الدخل للأسر الفلسطينية: مساهمة قطاع الزراعة في الدخل الاسري

تُظهر البيانات المتعلقة بمصادر الدخل للأسر الفلسطينية وبما فيها الاسر التي ترأسها نساء والبالغة نسبتها ١٢.٣٪، بأن المصدر الرئيسي للدخل هو الأجور والرواتب من القطاع الخاص والبالغة نسبته ٢٧٪، والذي يمثل المشغل الأكبر للشباب والخريجين، لكن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة تتمثل في ضعف الاستثمارات لعدم توفر بيئة استثمارية مناسبة بشكل رئيسي. فيما شكل العمل في القطاع العام مصدرا للدخل بالنسبة انحو ١٢٪ من الأسر. وقد اتسمت رواتب الموظفين بالتذبذب والانقطاع لفترات من الزمن بسبب قرصنة الاحتلال الاسرائيلي لإيرادات السلطة الفلسطينية من المقاصة والتي يتم الاعتماد عليها بشكل رئيسي لدفع رواتب الموظفين.

فيما مثل العمل في إسرائيل المصدر الثاني للدخل (٢٣٪)، ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى أن المسح شمل العام ٢٠٢٣ ما قبل الحرب، فيما شكلت التحويلات والمساعدات نسبة كبيرة تصل إلى ١٩٪ من دخل الاسرة، هذا بالإضافة إلى التحويلات المالية من أفراد الأسرة العاملين في الخارج. وعلى الرغم من أن هذه المساعدات تُعد شريان حياة للكثير من الأسر وخاصة تلك التي تعيلها نساء، إلا أنها تبقى مصدر دخل غير مستدام، حيث يتأثر حجم هذه المساعدات بالظروف الاقتصادية والسياسية.

اما قطاع الزراعة الذي يعد من أكثر القطاعات أهمية وحيوية، والذي كان تاريخياً من القطاعات الانتاجية الهامة، الا ان لم يعد يشكل الا نسبة ضئيلة من دخل الاسر الفلسطينية بما فيها الاسر التي ترأسها

نساء، اذ لم تزيد على ٣٪ (اي حوالي ٢٥٠٠ اسرة). ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى السيطرة الاسرائيلية على الاراضي الزراعية وموارد المياه، مما أدى إلى تراجع مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي.

ورغم انخفاض نسبة الاسر المعتمدة على المنح من الهيئات الدولية، إلا أنها تلعب دوراً مهما في تحسين الظروف المعيشية لتلك الاسر.

شكل٢: مصادر الدخل للاسر الفلسطينية في الضفة الغربية -٢٠٢٣

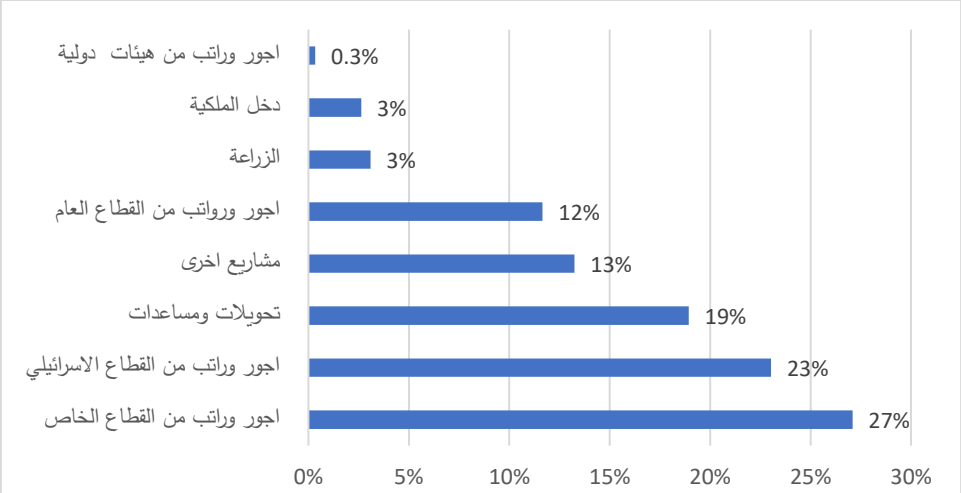

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الاسر الفلسطينية في الضفة الغربية – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣.

٥. الحيازات الزراعية

في فلسطين تعتبر الحيازة الزراعية [٣] عاملا مهما من عوامل الانتاج الزراعي، وتكشف البيانات الصادرة عن التعداد الزراعي (2021)عن فجوة كبيرة بين الذكور والاناث في موضوع الحيازة الزراعية. وحيث ان عدد الحائزين الزراعيين في فلسطين قد بلغ ١٣٧٩٨٥ نسمة، ٨٤٪ من هذه الحيازات في الضفة الغربية.

[٣] يعرف الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الحيازة الزراعية بانها" وحدة اقتصادية للانتاج الرزاعي تخضع لادارة واحدة، وتشمل جميع رؤوس الماشية الموجودة فيها وكل الاراضي المستغلة كليا أو جزئيا لاغراض الانتاج الزراعي بغض النظر عن المسمى أو الشكل القانوني أو الحجم وقد تدار من قبل شخص أو اكثر من قبل اسرة أو عشيرة. وقد تتكون ارض الحيازة من جزء واحد أو اكثر ، تقع في تجمع واحد أو اكثر من التجمعات المنفصلة بشرط ان تشترك اجزاء الحيازة في نفس وسائل الانتاج مثل العمالة أو المباني أو الالات أو حيوانات الجر"

اما بخصوص نسبة الاناث من مجموع الحائزين فهي لا تتجاوز ٧.٧٪، أي أن عدد النساء الحائزات قد بلغت نحو ١٠٨٠٩ حيازة في فلسطين، منها ٨٨٧٨ حيازة في الضفة الغربية.

شكل ٣: عدد الحيازات الزراعية للنساء في الضفة الغربية حسب المحافظة -٢٠٢٢/٢٠٢١

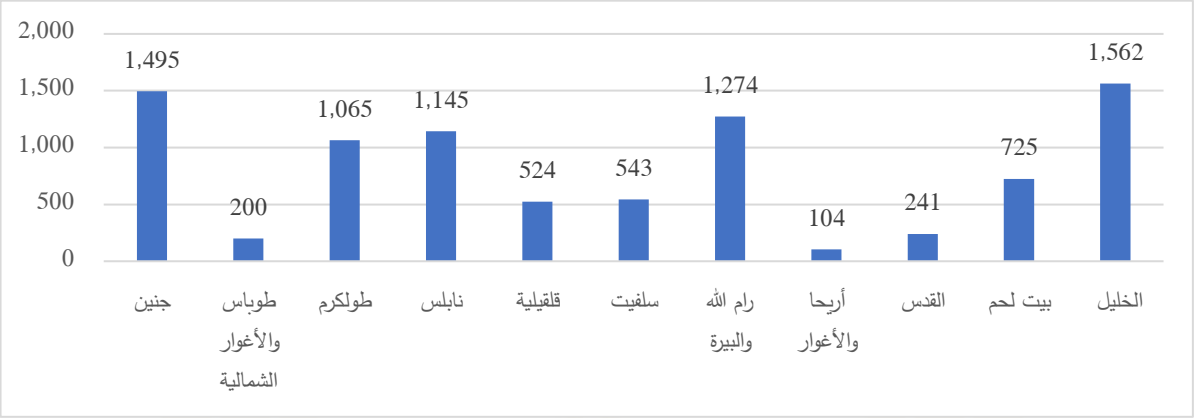

المصدر: التعداد الزراعي – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٢/٢٠٢١

تتركز الحيازات الزراعية للنساء بشكل أكبر في كل من الخليل ونابلس ورام الله والبيرة، فيما تعتبر مناطق الاغوار الشمالية وطوباس واريحا من أقل المدن من حيث حيازة الاناث لموارد الانتاج الرزاعية.(التعداد الزراعي-٢٠٢١).

وحيث أن تعزيز الحيازة الزراعية للنساء يعزز من استقلالهن الاقتصادي ويعزز مشاركتهن في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وخاصة إذا ما تملكت مدخلات الانتاج الزراعي وخاصة الأرض. وفي المقابل فان عدم قدرة النساء على الحصول على حيازات أو امتلاك الأرض فان ذلك يقلل من فرص مشاركتهن في الجميعات والتعاونيات الزراعية التي تلعب دوراً هاما في تحسين ظروف العمل الزراعية وتعمل على زيادة الدخل للمنتسبات اليها، وكذلك فان ذلك يحد من قدرتهن على الحصول على التمويل نظراً لأن ملكية الأرض تعتبر شرطاً أساسياً لضمان القروض من قبل العديد من المؤسسات المالية، مما يضعف قدرتهن على الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية وتحسين الانتاج.

شكل ٤: الحيازات الزراعية حسب الجنس (٢٠٢١/٢٠٢٢)

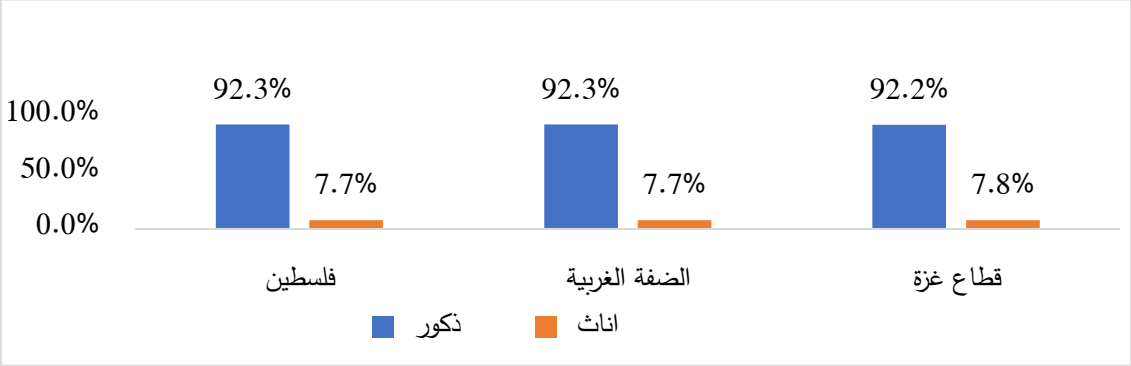

المصدر: التعداد الزراعي– الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، ٢٠٢١

٥-1 هيمنة الحيازات الفردية مقابل ضعف الحيازات الأسرية

أما من حيث طبيعة الكيان القانوني للحيازات الرزاعية فما ملاحظته هيمنة الحيازات الزراعية الفردية (حوالي ٨١٪). مقابل ضعف الحيازات الأسرية التي لا تتجاوز ١٣٪، سواء كانت تتبع لأسر ترأسها نساء أو رجال، وذلك يؤدي إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، تعرقل تطور هذا القطاع الحيوي.

جدول ٤: عدد وتوزيع الحيازات الزراعية في فلسطين حسب الكيان القانوني للحائز ٢٠٢٠/٢٠٢١

	عدد الحيازات	فرد	شراكة	أسرة [٤]	غير ذلك
فلسطين	140,568	81.0%	5.8%	13.0%	0.3%
الضفة الغربية	115,814	81.1%	5.7%	12.9%	0.3%
قطاع غزة	24,754	80.7%	5.9%	13.1%	0.2%

المصدر: التعداد الزراعي– الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، ٢٠٢١

١. الأبعاد الاقتصادية

تُعد الحيازات الفردية صغيرة الحجم، وغالباً ما تُدار بموارد محدودة، مما يُعيق القدرة على الاستثمار في التقنيات الحديثة مثل الريّ بالتنقيط، الميكنة الزراعية، والبذور المحسنة. هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية مقارنة بالحيازات الأسرية الأكبر التي تتمتع بقدرة أكبر على التوسع والاستثمار. على سبيل المثال، في المغرب، تُساهم الحيازات الأسرية الكبيرة بشكل فعّال في زراعة الحبوب وتربية الماشية، حيث تُستغل

[٤] لا يتوفر معلومات مفصلة حسب جنس رب الاسرة

الأراضي بشكل جماعي لتحسين الإنتاجية باستخدام تقنيات حديثة، مما يزيد من دخل الأسر الريفية (منظمة الزراعة الدولية FAO, ٢٠٢٤) [٥].

في المقابل، تواجه الحيازات الفردية في فلسطين صعوبات في الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية بسبب ضعف الكميات المنتجة وصعوبة تحقيق معايير الجودة المطلوبة. ان هذه القيود تقلل من فرص التصدير وتُضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية مقارنة بمنتجات الدول المجاورة مثل الأردن، التي نجحت في تحسين صادراتها الزراعية عبر استثمارات حكومية في التعاونيات الزراعية، مما ساهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الدخل الوطني[٦].

٢. الأبعاد الاجتماعية

ومن الناحية الاجتماعية فان الحيازات الفردية تتركز على نطاق ضيق يخدم فرداً أو أسرة صغيرة، مما يحد من تأثيرها على التنمية الريفية وتوفير فرص العمل في المجتمعات المحلية. في حين أن الحيازات الأسرية، التي تعتمد على التعاون بين أفراد الأسرة، تُعزز من التكافل والاستقرار بين المجتمعات الريفية.

على سبيل المثال، في تونس، تُعتبر الحيازات الأسرية جزءاً مهماً من البنية الزراعية، حيث تُدار الأراضي بشكل تعاوني بين أفراد الأسرة، مما يساهم في تحقيق التنمية الريفية وتقليل معدلات الهجرة من الريف إلى المدن. تساهم هذه الحيازات في زراعة الزيتون، الذي يُمثل مصدراً رئيسياً للدخل في المناطق الريفية التونسية[٧]

٣.الأبعاد السياسية

تُعد الحيازات الفردية أقل قدرة على الصمود أمام التحديات السياسية والاقتصادية، مثل القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الوصول إلى الأراضي والمياه في فلسطين. تتمتع الحيازات الأسرية، من ناحية أخرى، بمرونة أكبر وقدرة على مواجهة الأزمات من خلال توزيع الأعباء والمخاطر.

---

[٥] وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية (٢٠٢٤)، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، روما.

[٦] مشروع نجاحها لتمكين الرياديات الفلسطينيات في القطاع الزراعي | فسحة | عرب ٤٨

[٧] ورقة حقائق حول واقع وتحديات العمل الريادي النسوي في القطاع الزراعي بقطاع غزة، Gaza Urban and Peri-Urban Agriculture Platform (GUPAP)، ٢٠٢١

في لبنان على سبيل المثال، يُواجه المزارعون تحديات مشابهة نتيجة للصراعات والاضطرابات السياسية، إلا أن التعاونيات الزراعية والحيازات الأسرية الكبيرة تُساعد في تعزيز قدرة المزارعين على الصمود والاستمرار في الإنتاج الزراعي، مما يُساهم في تحقيق الأمن الغذائي المحلي.

أما بخصوص ملكية النساء للموارد الزراعية وخاصة الاراضي الزراعية والمياه ، فتؤكد دراسات عدة منها دراسة FAO 2023، والامم المتحدة (٢٠٢٢)[٨]، بأن وجود تفاوت كبير بين الجنسين في ملكية الموارد وامكانية الوصول اليها شكل احد أهم التحديات التي تواجه النساء صاحبات المشاريع الزراعية، حيث ان ذلك يؤثر سلبا على فرصها للحصول على القروض بسبب الافتقار الى الضمانات الائتمانية، او يؤدي الى فرض معدلات فائدة مرتفعة أعلى بكثير من القروض التي يحصل عليها الرجال.

إن عدم المساواة بين الجنسين في مجال الملكية الزراعية، وتمتع الرجال بقدرة أمبر في الوصول الى موارد المياه وامتلاك الاراضي أدى إلى تهميش النساء وخاصة فيما يتعلق بقدرتهن على الوصول إلى موارد المياه، وكان من أبرز ما توصلت اليه هو الغياب الملحوظ ما تعانيه النساء من صعوبات للوصول إلى الموارد اللازمة للزراعة وخاصة المياه مقارنة بالرجال، الذين يتمتعون بقدرة أكبر على الوصول إلى موارد المياه.

ومن الاسباب الرئيسية وراء وجود فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في ملكيتهما للاراضي الزراعية هو عدم حصول النسبة الاكبر من النساء الفلسطينيات على حقهن في الميراث، ففي دراسة مسحية نفذتها جميعة المرأة العاملة في عام ٢٠٢٠ حول ملكية النساء للأراضي والموارد الزراعية توصلت إلى ما يلي:

١. ٧٦.٣٪ من قطع الأراضي الزراعية هي مملوكة للرجال، اي أن النساء لا تملك إلا ١٥٪ و ٧.٣٪ هي ملكية مشتركة، و١.٣٪ من الاراضي هي ملك لانثى من خارج العائلة.
٢. تملك النساء ٥٪ فقط من المعدات غير الآلية.
٣. ملكية المعدات الالية هي للرجال (٩٣.٢٪).
٤. اقل من ٥٪من النساء افدن انهن قمن بتسجيل الاراضي باسمائهن مقابل ٩٤.٥٪ سجلت باسماء الذكور
٥. ١٠.٥٪ فقط من النساء يمتلكن الماشية أو الدواجن حصريًا، حيث يمتلك أفراد الأسرة الذكور الغالبية العظمى منها.

[٨] التجارة والتنمية في دولة فلسطين من منظور النوع الاجتماعي (٢٠٢٢)، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.

٥-٢ التحديات التي تعيق امتلاك النساء للأراضي الزراعية

أولا: التحدي الثقافي:

يواجه عمل النساء الريفيات في قطاع الزراعة العديد من التحديات منها ما هو ثقافي يتعلق بالحواجز الثقافية والاجتماعية وسيطرة الثقافة الذكورية التي تعتبر أنه على المرأة ان تنقل ممتلكاتها عند الزواج من عائلة اخرى إلى أهلها، وغالباً ما تواجه النساء وصمة اجتماعية وضغوطاً عائلية تثنيهن عن المطالبة بميراثهن أو امتلاك الأراضي، الأمر الذي يجعل الكثر من النساء الريفيات يمتنعن عن المطالبة بحقوقهن بسبب مخاوف من الانفصال عن أسرهن أو احتمالية تعرضهن للعنف، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بنزاعات الميراث. كما أن عدم إدراك العديد من النساء لحقوقهن القانونية فيما يتعلق بالميراث وملكية الممتلكات من العوامل التي تحد من مطالبة النساء بحقوقهن.

وفي دراسة (السروجي ،٢٠١٦) التي استهدفت ٧٦٦٦ سيدة ذات حيازة زراعية خالصة للمرأة، أبرزت الدراسة لأنه على الرغم من الدور الكبير الذي يلقى على كاهل المرأة في قطاع الزراعة من حيث العمل والانتاج، إلا أنها لا تتمتع إلا بالقليل من الفوائد والامتيازات والحقوق، واشارت الدراسة إلى أن ٧٢٪ من النساء يحرمن من حقوقهن في ميراث الزوج للعاملات في الثروة النبايتة، و١٠٠٪ ممن يعملن في الثروة الحيوانية.

ثانياً: العقبات الاجرائية والاقتصادية

رغم أن حق المراة في الميراثهو حق مكتسب بموجب الشرع والقانون، الا ان ضعف انفاذ القوانين يشكل عقبة امام حصول النساء على حقوقهن، فتنفيذ هذه القوانين مازال غير فعال بسبب غياب الرقابة أو بسبب ضعف اليات التنفيذ، حمما يجعل اغلبية النساء محرمات من حقوقهن الشرعية في الميراث.

في حين ان جهل الكثيرات من النساء بحقوقهن من جهة وعدم معرفتهن بكيفية المطالبة بتلك الحقوق، يحرمهن من هذه الحقوق ويجعلهن عرضة للاستغلال من قبل اقاربهن من الذكور، فمنهم من يلجأ لتسجيل الممتلكات باسماء الذكور قبل وفاة المورِث.

فيما تشكل الاجراءات القانونية التي تتسم بانها تستغرق وقتا طويلا وبالتعقيد أيضاً، اخرى تجعل النساء يترددن في متابعة قضاياهن للحصول على حقوقهن وان كن مدركات لتلك الحقوق.

كما ان ارتفاع التكاليف المترتبة على متابعة هذه القضايا لدى المحاكم وغيرها من جهات الاختصاص يشكل عقبة هامة بالنسبة للكثير من النساء الساعيات للمطالبة بحقوقهن، وخاصة ممن لا يتوفر لديهن مصدر دخل ثابت وهن النسبة الاكبر (١٧٪ فقط هي نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة). لذلك فان تمكين المراة اقتصاديا امر في غاية الاهمية اذ يقلل اعتماد على الاسرة ويعطيها ادوانت القوة التي تمكنها من المطالبة في حقوقها.

ثالثاً: الاحتلال الاسرائيلي

إن الممارسات الاسرائيلية الرامية إلى السيطرة على الأراضي الزراعية والموارد اللازمة لعملية الانتاج الزراعي وأهمها المياه تشكل عائقاً أمام امتلاك النساء للاراضي والوصول إلى الموارد وامام استغلالها. هذا بالإضافة إلى اعتداءات المستوطنين التي منعت المزارعين ومنهم النساء من الوصول إلى أراضيهن، بل وشكل تهديداً خطيراً على حياتهن، مما منع الكثير من المزارعات من التوجه إلى أراضيهن وأجبرن على جعل أفراد آخرين يتولون مهمة العناية بالأرض وقطف المحاصيل مما زاد من التكلفة وخفض الانتاجية.

٦. التعاونيات الزراعية

تعتبر التعاونيات الزراعية في اي بلد من النماذج الاقتصادية الناجحة، إذ تساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الاستدامة. وهي تعد مثالاً على كيفية تعزيز العمل الجماعي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وتلعب دوراً أساسياً في دعم المشاريع الأسرية وحاصة الزراعية كونها تشكل مصدراً للدخل والغذاء وفرص العمل وخاصة للنساء والشباب.

وفي ظل ما يواجهه القطاع الزراعي في فلسطين من قيود يفرضها عليه الاحتلال الاسرائيلي كمصادرة الاراضي والمورد، فان التعاونيات تعتبر نموذجا للتصدي لهذه السياسات وذلك من خلال ما تقوم عليها مبادؤها من تكاتف للجهود وتعأون وشراكة بين جميع الاطراف المشاركين في العملية الانتاجية، حيث انها تساعد على تحسين مستوى الدخل من خلال تقليل تكاليف الانتاج وزيادة العوائد عبر التسويق الجماعي، كما انها تعمل على خلق فرص عمل للنساء والشباب في المشاريع والانشطة الزراعية وبذلك تعزز دورهم في التنمية الاقتصادية. ومن جانب اخر تعمل على تعزيز الأمن الغذائي للأسر وذلك من خلال تركيزها على الانتاج الزراعي المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال استصلاح الاراضي الزراعية، فعلي سبيل المثال تعاونية " ارض اليأس" ساهمت في زيادة مساحة

الاراضي المزروعة من ١.٥ دوم إلى ٣٥ دونم (مواطن، ٢٠٢١)[٩] ، كما أن التعاونيات الزراعية تركز على تنويع المحاصيل الزراعية الاساسية مما يسهم في تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية في تلبية الاحتياجات الاساسية.

ومن جانب آخر فان التعاونيات الزراعية تعتمد في كثير من الحالات على تقنيات الزراعة العضوية مما يعمل على تحسين جودة الغذاء ويزيد من قيمته الغذائية.

ووفقا للتقرير السنوي الصادرة عن هيئة العمل التعاوني (٢٠٢٣) بلغت نسبة التعاونيات الزراعية من اجمالي التعاونيات في فلسطين ٤٥٪، حيث بلغ فان عددها ب ٣١٩ تعاونية زراعية ، منها ١٦٦ تعأونية عاملة و معظمها في الضفة الغربية وموزعة على النحو التالية:

جدول ٥ :عدد التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية –٢٠٢٣

المحافظة	عدد التعاونيات الزراعية
جنين	٢٠
طوباس	١٦
طولكرم	١٢
نابلس	١٧
قلقيلية	٧
سلفيت	١٠
القدس	٧
بيت لحم	٨
الخليل	٢٥
اريحا والاغوار	١٢
رام الله والبيرة	١٦
غزة	١٦
المجموع	١٦٦

المصدر: التقرير السنوي لهيئة العمل التعاوني (٢٠٢٣)

ورغم أهمية التعاونيات الزراعية في تمكين النساء اقتصاديا وفي ضمان الأمن الغذائي لهن ولأسرهن، الا ما زال عددها قليل جداً ومساهمتها محدودة، حيث لم يتجاوز عدد التعاونيات الزراعية النسوية ١٤ تعأونية، منها ٩ تعأونيات عاملة. فيما بلغ عدد العضوات في الجميعات التعاونية الزراعية ١٧٨٥ امراة مشكلة ١٧٪ من مجموع العضوات في جميع التعاونيات. وفقا لنفس التقرير فإن قطاع الجمعيات التعأونية يواجه العديد من التحديات والتي تعيق عملها وتحد من التوسع فيها أو تحد من زيادة عدد النساء اللواتي

[٩] العزة ، علاء واخرون (٢٠٢١): التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، والفقر واللامبالات والتعليم العالي، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الانسان، جامعة بيرزيت.

يتوجهن إلى العمل التعاوني في القطاع الزراعي، وأبرز تلك التحديات: القيود التي يفرضها الاحتلال على استغلال الاراضي والموارد الزراعية حيث يقوم بمصادرتها، والقيود التي يفرضها على التنقل بين المناطق مما يشكل عائقاً أمام تسويق المنتجات الزراعية.

إضافة إلى ضعف التشريعات والقوانين والانظمة التي تتعلق بتنظيم عمل التعاونيات، وغياب نظام ضريبي يعفي التعاونيات من الرسوم الباهظة أو يتعامل معها بطريقة تمييزية. اضافة إلى نقص الخبرات والوعي باهمية العمل التعاوني وغياب الدعم الفني والارشاد والموارد اللازمة لتوظيف التكنولوجيا المتقدمة في المشاريع التعأونية الزراعية

٧. التحديات والعوائق أمام المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء

٧-١ الاحتلال الاسرائيلي

يعتبر الاحتلال الاسرائيلي من أكبر التحديات التي تقف عائقا أمام تطور قطاع الزراعة في فلسطين وأمام المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء على نحو خاص وفي هذا المحور نستعرض أبرز التداعيات على انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في حق هذا القطاع والعاملين والعاملات فيه وخصوصاً بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣.

❖ **تدمير اسرائيل للقطاع الزراعي في قطاع غزة في ظل حرب الابادة**

كان يسهم قطاع غزة بنحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي وكان يسهم قطاع الزراعية بنحو ١١٪ من الناتج. قبل العدوان الحالي على قطاع غزة ، وكان قطاع الزراعة يسهم في توفير ٤٤٪ من حاجات السكان من المنتجات الزراعية، وشكلت نسبة الصادرات الزراعية ٥٥٪ من مجمل الصادرات في العام ٢٠٢٢. الا ان العدوان الاسرائيلي المستمر على قطاع غزة ادى إلى تدمير نحو ٧٥٪ هذا القطاع، وقضى على المشاريع الزراعية التي كانت تديرها وتملكها النساء. مما فاقم من أزمة الغذاء وادى إلى انعدام الامن الغذاائي وفاقم من أزمة الجوع بين سكان القطاع.

اظهر تقرير صادر عن مكتب منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا الصادر بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠٢٤ وبناء على بيانات الاقمار الصناعية لغاية الأول من سبتمبر ٢٠٢٤ فقد اشارت إلى:

١. تضرر ٦٧.٦ في المائة من الأراضي الزراعية في غزة – أي ما يعادل ١٠,١٨٣ هكتاراً ، مقارنة بـ ٥٧.٣ في المائة (٨,٦٦٠ هكتاراً) في مايو/أيار و٤٢.٦ في المائة (٦٦٩٤ هكتاراً) في فبراير/شباط ٢٠٢٤. وبشكل أكثر تحديداً، تضرر ٧١.٢ في المائة من البساتين والأشجار، و٦٧.١ في المائة من المحاصيل الحقلية، و٥٨.٥ في المائة من الخضروات.
٢. توجد في خان يونس أكبر مساحة من الأراضي الزراعية المتضررة (٢,٥٨٩ هكتاراً أو ٦١.٥ في المائة)، في حين سجلت محافظة شمال غزة أعلى نسبة من الأضرار بحسب المحافظة (٧٨.٢ في المائة).
٣. أشارت صور الأقمار الصناعية إلى أن آثار المركبات الثقيلة، والهدم، والقصف، وغيرها من التأثيرات الناجمة عن النزاع قد ألحقت أضراراً كبيرة بالبنية التحتية الزراعية في غزة، حيث تضرر إجمالي ١,١٨٨ بئراً زراعية (٥٢.٥ في المائة) و٥٧٧.٩ هكتاراً من الدفيئات (٤٤.٣ في المائة).
٤. تعرّض ميناء مدينة غزة لأضرار بالغة، حيث دُمرت معظم قوارب الصيد.
٥. نفق ما يقرب من ٩٥ في المائة (حوالي ١٥٠٠٠ رأس) من الماشية، وذُبحت جميع العجول تقريباً.
٦. تم الإبلاغ عن خسائر فادحة في قطاع الدواجن، حيث لم يبقَ حياً سوى ١ في المائة (حوالي ٣٤,٠٠٠ رأس) منها. كما توقف إنتاج الدواجن التجاري إلى حد كبير، حيث اقتصرت معظم العمليات الآن على الإنتاج الأسري للاستهلاك الذاتي.

إن هذه المعطيات تعكس الواقع الصعب الذي تعيشه النساء وأسرهن كعاملات في قطاع الزراعة وكمستهلكات للمنتجات الزراعية، ويهدد بتفاقم خطر المجاعة وخاصة في مناطق شمال غزة.

❖ **انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي لقطاع الزراعة في الضفة الغربية**

مصادرة الاراضي الزراعية ومنع الوصول اليها: وهذه سياسة يتبعها الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ ضمن سياسة الاستعمار الاحلالي. اشار تقرير FAO إلى أن ممارسات الاحتلال، مثل مصادرة الأراضي وبناء الجدار العازل، أدت إلى خسارة الفلسطينيين لأكثر من 35% من الأراضي الزراعية في

الضفة الغربية. هذا الانكماش في الأراضي الزراعية يحد من إنتاج المحاصيل، وخصوصاً المحاصيل الأساسية مثل الزيتون والقمح.

وقد ارتفعت وتيرة مصادرة الاراضي الزراعية بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣. حيث بلغ مساحات الاراضي التي تم الاستيلاء عليها منذ ثلاثة عقود نحو ٥٢ ألف دونم في الضفة الغربية، وقد ازدادت وتيرة مصادرة الاراضي الزراعية بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ مستغلين ظروف الحرب والعدوان وعلى جميع أماكن الوجود الفلسطيني.[١٠] ويذكر أن هذه الممارسات لم تستهدف المناطق المصنفة (ج) فقط وإنما تستهدف لمناطق المصنفة (ب) أيضاً.

- **انشاء الاحتلال الاسرائيلي لمناطق عازلة:** كما قام الاحتلال بانشاء مناطق عازلة حول المستوطنات من خلال مجموعة من الأوامر العسكرية كما هو الحال بالنسبة لمستعمرة (رفافا) المقامة على اراضي المواطنين في محافظة سلفيت، اذ انها تمنع وصول المواطنيين إلى ٣٨٤ دونما ، وبؤرة حراشة المقامة على اراضي المواطنين في المزرعة الغربية في محافظة رام الله تمنع وصول المواطنين إلى ٥٢٥ دونما . كما ان الحواجز العسكرية منعت المزارعين والمزارعات من الوصول إلى أراضيهم وقطف الزيتون مما ادى إلى تراجع الانتاج من هذا المحصول.

وتشير التقارير الصادرة عن OCHA ايضا إلى ان قيود التنقل في القرى والمناطق المحاصرة في بعض المناطق مثل طوباس ونابلس، أجبر المزارعون على التنقل لمسافات طويلة عبر حواجز عسكرية وطرق بديلة للوصول إلى أراضيهم، وهذه العوائق تجبر النساء على تقليل زياراتهن إلى اراضيهن أو يلجأن إلى الاعتماد على أفراد آخرين لإتمام المهام اليومية، مما يضعف من إشرافهن المباشر على الأنشطة الزراعية ويؤثر سلبًا على الإنتاجية والجودة، ويزيد من التكلفة.

- **اقتلاع الأشجار**: بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٣، اقتلعت القوات الإسرائيلية والمستوطنون أكثر من ٢.٥ مليون شجرة، وفقاً لتقارير منظمة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). حوالي 800,000شجرة زيتون، التي تعدّ رمزاً اقتصادياً وثقافياً هاماً، تم تدميرها أو اقتلاعها خلال هذه الفترة. تدمير هذه الأشجار يزيد من انعدام الأمن الغذائي ويؤثر على معيشة المزارعين، حيث تمثل زراعة الزيتون 25%–30% من إجمالي الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

[١٠] تقرير بعنوان:" الاستيطان بعد ٧ اكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء" تاريخ النشر ٧–اكتوبر ٢٠٢٤ على الرابط: الاستيطان بعد ٧ أكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء (alquds.co.uk)

بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ تم استهداف أشجار الزيتون بشكل ممنهج حيث تم رصد عمليات اعتداء على كثر من ٩٦٠٠ شجرة من خلال الحرق، والاقتلاع، والتسميم، كما قام الاحتلال بهدم ٢٤١ منشاة زراعية منذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ .

سياسة التهجير العرقي والاعتداءات على المزارعين والمزارعات: ازدادت وتيرة هذه السياسات وتصاعدت حدتها بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ ، وكانت منطقة الاغوار من أكثر المناطق تعرضا لهذه الهجمات. وتشكل منطقة الأغوار حوالي ٥٠٪ من المساحات المزروعة في الضفة الغربية ويعتمد عليها نحو ١٠٠ ألف فلسطيني بشكل مباشر كمصدر رئيسي للدخل (الأونكتاد ، ٢٠٢٣) وفي حالة استمر التوسع الاستيطاني هناك فانه من المتوقع أن يخسر الفلسطينيون ٦٠٪ من ناتجهم الزراعي السنوي مما ينذر بانهيار الاقتصاد وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل اكبر مما هو عليه الحال، وستكون النساء من أكثر الفئات تضررا كونهن الاكثر هشاشة والاقل تحملاً لهذه الصدمات بسبب محدودية مصادر الدخل وارتفاع معدلات الفقر بينهم بشكل اكبر، وتدني نسبة الملكية بينهم ومحدودية وصولهن للموارد الطبيعية.

"فالأغوار ليست مجرد أراضٍ زراعية، وإنما هي خط الدفاع الأول عن السيادة الوطنية والاقتصاد الفلسطيني، والسيطرة عليها تعني التحكم في ٤٠٪ من الموارد المائية في الضفة الغربية" (الأونكتاد، ٢٠٢٣)، وفقدان الأغوار يعني فقدان مصدر رئيسي للمياه والزراعة، ما يهدد الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، ويجعل المنطقة محوراً أساسياً في الصراع السياسي المستمر، **وينعكس أيضاً على عمل النساء في تلك المناطق ويؤدي إلى افقادهن مصدر دخلهن الرئيسي من العمل في قطاع الزراعة.**

وفقاً لتقارير حقوقية تم تهجير أكثر من ٣٠ تجمعاً فلسطينياً بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، ما أدى إلى نزوح مئات العائلات (مؤسسة الحق، ٢٠٢٣؛ تقرير الأمم المتحدة، ٢٠٢٣). ولا تهدف هذه الهجمات إلى تقويض الزراعة والرعي فحسب، بل تسعى أيضاً إلى إفراغ الأغوار من سكانها الفلسطينيين وتحويلها إلى منطقة استيطانية خالصة، حيث تم الاستيلاء على ٦٠٪ من الاراضي الزراعية في الاغوار منذ بداية عام ٢٠٢٣، إمّا عن طريق المصادرة المباشرة، وإمّا من خلال إغلاق الأراضي بحجج أمنية واهية، وبالتالي منع أو تضييق الوصول إلى هذه الأرضي، وإمّا من خلال زيادة الخطر على الوصول إلى هذه الأراضي بفعل إرهاب المستوطنين (بتسيلم، ٢٠٢٣). وقد **جعلت**

السياسات الاسرائيلية في الاغوار ٧٠٪ من المزارعين والمزارعات هناك غير قادرين على الوصول إلى أراضيهم خلال موسم الحصاد.

- **اعتداءات المستوطنين على المزارعين:** فمنذ اكتوبر ٢٠٢٣ ولغاية اكتوبر ٢٠٢٤ نفذ المستوطنون وبمساندة الجيش الاسرائيلي نحو 16,663 اعتداء، استهدف اراضي وممتلكات الفلسطينيين، مما شكل عائقا اضافيا امام النساء المزارعات من مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس، وفقا لتقارير صادرة عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان[١١]
- **السيطرة على الموارد المائية:** تسيطر اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال على نحو ٨٥٪ من الموارد المائية في الضفة الغربية، ويشكل ذلك احد اهم العوائق أمام نمو وتطور قطاع الزراعة في فلسطين، كما أنها تفرض قيودًا صارمة على وصول المزارعين الفلسطينيين إلى المياه، بما في ذلك الحد من حفر الآبار أو الحصول على تصاريح لاستخدام المياه السطحية والجوفية، وتشكل هذه القيود تأثيراً مضاعفاً على النساء المزارعات اللاتي يعتمدن على موارد محدودة لتشغيل مشاريعهن الزراعية. وقد **ادت القيود المفروضة على الحصول على المياه للري إلى تراجع الانتاجية الزراعية في تلك المنطقة بنسبة ٥٠٪ خلال النصف الاخير من عام ٢٠٢٣.**

- **التهام الجدار العازل للاراضي الزراعية في الضفة الغربية، وقيود على وصول المزارعين إلى أضيهم خلف هذا الجدار:** بلغ الطول الكلي لجدار الفصل العنصري ٧١٣ كيلو متر (بشقيه المبني والمخطط) يتغلغل ما نسبته ٨٥٪ من الجدار داخل اراضي الضفة الغربية ويعزل ٩٪ من اراضي الضفة الغربية بما فيها القدس، وتعود ملكية الاراضي الزراعية الواقعة في "منطقة التماس" إلى ١٥٠ تجمع سكاني ، يجبر اصحابها على تقديم طلبات تصاريح للوصول إلى أراضيهم ومحاصيلهم. ولا يستطعون الوصول اليها الا عبر ٦٩ بوابة تسيطر عليها السلطات الاسرائيلية. وهناك ١١ الف فلسطيني يعيشون في تلك المناطق وتتطلب عملية تنقلهم ترتيبات خاصة.

إن إقامة هذا الجدار قوض سبل العيش لآلاف الأسر الفلسطينية –بما فيها الرجال والنساء – التي تعتمد على الرزاعة بسبب نظام البوابات والتصاريح التي تعيق وصول المزارعين والمزارعات إلى أراضيهم واراضي الرعي في منطقة التماس. وفي كثير من الحالات ما يرفض الاحتلال الاسرائيلي منح المزارعين تلك التصاريح بحجة اخفاقهم في اثبات علاقتهم بارضهم وبحج امنية واهية.

[١١] تقرير بعنوان:" الاستيطان بعد ٧ اكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء" تاريخ النشر ٧–اكتوبر ٢٠٢٤ على الرابط: الاستيطان بعد ٧ أكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء(alquds.co.uk)

وتجدر الاشارة إلى أنه بين العامين ٢٠١٤ و٢٠٢١ انخفض عدد التصاريح التي يحصل عليها أصحاب الاراضي والعمال بنسبة ٧٧٪ ، الامر الذي أسفر عنه تراجع إنتاج الاراضي الواقعة خلف الجدار بنسبة ٦٠٪ وذلك وقاً لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة OCHA).

وتعاني النساء اللواتي تقع الاراضي التي يملكنها أو حيازاتهن الزراعية خلف الجدار الفاصل من مشاكل كبيرة تتعلق بعدم القدرة على الوصول إلى أراضيهن سواء في أوقات الحصاد أو لاستصلاحها والعناية بها، ففي موسم قطف الزيتون لعام ٢٠٢٣، أُغلقت البوابات الزراعية، مما تسبب في خسائر كبيرة للمزارعين والمزارعات. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ٩٦,٠٠٠ دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون في الضفة الغربية بقيت غير محصودة بسبب القيود الإسرائيلية، مع خسائر مالية تجأوزت ١٠ ملايين دولار، وانخفاض إنتاجية الزيتون بنسبة ٩٣٪ في بعض المناطق [١٢].

نتائج هذه الممارسات على تكلفة الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية (بصورة عامة):

- نتيجة لهذه السياسات، ارتفعت تكاليف الإنتاج الزراعي في فلسطين بنسبة تقدر بحوالي ٤٠٪–٦٠٪ مقارنة بما كانت عليه قبل عقدين، وفقًا لتقرير FAO أسباب هذه الزيادة تشمل القيود المفروضة على استيراد المعدات الزراعية، والمواد الخام، والأسمدة.
- إضافة إلى ذلك، فإن القيود على التنقل ونقل المنتجات تزيد من تكاليف النقل والتسويق. إذ أنه حوالي ٦٠٪ من المنتجات الزراعية الفلسطينية تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية بسبب الحواجز والإغلاقات الإسرائيلية
- تراجعت انتاجية الزيتون بنسبة ٩٣٪ كما سبق واشرنا.

٢-٧ التشريعات والقوانين الحكومية المتعلقة بقطاع الزراعة في فلسطين

وفي اطار مراجعة قامت بها دراسة نفذت من قبل شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية (٢٠٢٠)[١٣] للقوانين المتعلقة بقطاع الزراعة ومن بينها قانون الزراعة رقم ٢/ ٢٠٠٣ وتعديلاته والقرارات بقوانين

[12] Olive harvest 2023: hindered access afflicts Palestinian farmers in the West Bank | OCHA

[١٣] أبو شمالة ، نبيل (٢٠٢٠): سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

المكملة له، مثل قرار بقانون انشاء المؤسسة الفلسطينية للاقراض الزراعي لسنة ٢٠١٥، وقرار بقانون انشاء صندوق درء المخاطر والتامينات الزراعية. وكان من أهم ما توصلت له هذه الدراسة ما يلي:

١. تجاهل التشريعات الزراعية للنساء وخصوصا في الريف.
٢. عدم إقرار نظام الرقابة الزراعية والذي يشكل حماية لصغار المزارعين والمزارعات.
٣. ان التعويضات عن الكوارث لا تحمل مفهوم التعويض ولكنها مساعدات طوعية غير ملزمة لصندوق درء المخاطر.

كما أن غياب الحماية القانونية للعمال المزارعين كما سبق وذكرت فان نحو ٨٧٪ من العمالة في قطاع الزراعة هي من النساء، وتصنف على انها عمال غير رسمية لا تحصل النساء في هذا القطاع على أي حقوق أو حماية قانونية تعمل العديد من النساء في الزراعة يعملن بشكل غير رسمي في المزارع العائلية، وبالتالي لا يحصلن على عقود عمل أو حماية قانونية توفر لهن حقوقهن كعمال، مثل الأجور العادلة، الإجازات، أو التأمين الصحي والاجتماعي. ولا يوجد اعتراف رسمي بهذه العمالة ضمن قانون العمل. و لتعزيز العمل اللائق للعاملات في مجال المشاريع الاسرية والزراعية على نحو خاص، فانه لا بد من العمل على تضمين هذه الفئة من العاملات في قانون العمل بحيث يحصلن على حقوقهن التي نص عليها قانون العمل.

٧-٣ صعوبة الوصول إلى التمويل

يعد ضعف قدرة النساء على الوصول إلى القروض الزراعية إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء، حيث تُعد الأرض الزراعية الضمان الأساسي للحصول على التمويل. ومع ذلك، تملك النساء فقط حوالي ٧٪ من الحيازات الزراعية في فلسطين، ونسبة من يتملكن اراضي زراعية لا تتجأوز ال ١٥٪، مما يحرمهن من ضمانات ضرورية للحصول على القروض اللازمة لتطوير مشاريعهن. هذا التفاوت يعكس التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق تمكين النساء في هذا القطاع الحيوي.

هذا بالاضافة إلى غياب منتجات مالية موجهة للنساء المزارعات، حيث ان العديد من البرامج التمويلية لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء، مثل قروض منخفضة الضمانات أو تمويل جماعي. كما تفتقر النساء، خصوصًا في المناطق الريفية، إلى المعرفة بالفرص التمويلية المتاحة وإجراءات

الحصول عليها، مما يزيد من فجوة الدعم المالي بين الجنسين في القطاع الزراعي. (السروجي ، ٢٠١٦)[١٤]

فوفقا لهذه الدراسة فان النسبة الاكبر من النساء تعتمد على التمويل الذاتي (٨٨٪) الذي هو محدود للغاية وغير مستدام، في حين ان نسبة من يحصلن على قروض زراعية من مؤسسات تمويل زراعية لم تتجأوز ١٠٪، في حيان أن ٢٪ فقط اقترضن من البنوك.

٧-٤ قلة توفر الموارد المائية ومشاكل فنية تتعلق بالري

مشكلة نقص أو قلة توفر مياه الري واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المشاريع الزراعية النسوية في فلسطين، وفقًا لما ورد في دراسة (السروجي ، ٢٠١٦) فان هذا النقص يشكل عائقاً أمام زيادة الإنتاجية ويؤثر بشكل مباشر على استدامة المشاريع الزراعية، خاصة تلك التي تعتمد عليها النساء بشكل رئيسي لتأمين دخل أسرهن.

كما أن السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية هي السبب الرئيسي لهذه الأزمة. حيث تفرض إسرائيل قيوداً صارمة على وصول المزارعين الفلسطينيين إلى المياه، بما في ذلك الحد من حفر الآبار أو الحصول على تصاريح لاستخدام المياه السطحية والجوفية، هذه القيود تؤثر بشكل مضاعف على النساء المزارعات اللاتي يعتمدن على موارد محدودة لتشغيل مشاريعهن الزراعية.

ومن جهة ثانية فإن ضعف البنية التحتية لشبكات الري في المناطق الريفية يزيد من تعقيد المشكلة، مما يجبر النساء على اللجوء إلى وسائل ري مكلفة أو أقل كفاءة، مثل شراء المياه من مصادر بعيدة. ومن ناحية أخرى، تعاني العديد من النساء المزارعات من نقص المعرفة التقنية والموارد اللازمة لاعتماد تقنيات ري حديثة وأكثر كفاءة في استهلاك المياه، مثل الري بالتنقيط. هذا النقص يعزز الفجوة الإنتاجية بين المشاريع الزراعية النسوية والمشاريع الأكبر التي يقودها الرجال أو التي تتلقى دعماً مباشراً من مؤسسات دولية.

[١٤] السروجي ، فتحي (٢٠١٦): سبل النهوض بواقع ودور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"– رام الله

٧-٥ بعد المزرعة عن مكان السكن

إن بعد المزارع عن أماكن سكن النساء يؤدي إلى زيادة الأعباء المرتبطة بالتنقل، مثل الوقت والجهد والتكلفة. وهذا البعد يجعل النساء أقل قدرة على متابعة أعمالهن الزراعية يوميًا، مما يؤثر على الإنتاجية. ومما يزيد من تعقيد هذخ المسالة هو ان النسبة الأكبر من النساء العاملات في القطاع الزراعي يعملن في مزارع ليست ملكًا لهن، بل يعملن كعاملات غير مأجورات ضمن الحيازات الأسرية، مما يزيد من تعقيد مسألة التنقل.

كما أن الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش الإسرائيلية تمثل عقبة كبيرة أمام تنقل النساء خاصة في المناطق المصنفة "ج" والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة كما سبق واشرنا في المحور السابق، حيث ان هذه القيود تجعل التنقل من السكن إلى المزرعة يستغرق وقتاً أطول ويزيد من تكاليف النقل، مما يشكل عبئاً إضافياً على النساء اللواتي غالباً ما يعتمدن على الموارد المحدودة.

اضافة إلى ذلك تؤدي القيود المفروضة على التنقل إلى تقليل فرص النساء في الاستفادة من الإرشاد الزراعي أو التدريبات التقنية التي تُجرى غالباً في مواقع بعيدة عن مزارعهن.

٧-٦ المستوى التعليمي للنساء المزارعات وقدرتهن على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة

أشارت الاحصائيات إلى أن النسبة الاكبر من النساء العاملات في الزراعة يمتلكن تعليماً أساسياً أو أقل (بما لا يقل عن ٧٥٪ من المزارعات) مما يحد من قدرتهن على الاطلاع على التقنيات الجديدة والممارسات الزراعية الحديثة، وعلى فهم المعلومات التقنية التي يمكن أن تعزز من إنتاجيتهن، مثل طرق الزراعة المستدامة أو أساليب التسويق الرقمي للمنتجات الزراعية. كما اظهرت دراسة (السروجي ، ٢٠١٦)

كما أظهرت الدراسة أن أقل من ١٠٪ من النساء المزارعات تلقين تدريبًا على استخدام التكنولوجيا الحديثة .هذا النقص في التدريب يشمل تقنيات الري بالتنقيط، استخدام المعدات الزراعية الميكانيكية، أو تطبيقات الهواتف الذكية لتحليل الإنتاجية والتسويق. قلة التدريب تمنع النساء من تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، حيث ان النساء ذوات التعليم الأساسي فقط غالبًا ما يعتمدن على الطرق التقليدية للزراعة، مما يقلل من فرص تحسين الإنتاجية أو التعامل مع تقلبات السوق والمناخ. ضعف التعليم

والتدريب يحصر النساء في أدوار تقليدية داخل الحقول الزراعية، دون القدرة على الابتكار أو استخدام التكنولوجيا لتعظيم القيمة المضافة للمحاصيل.

٧-٧ صعوبة الحصول على المستلزمات الزراعية

من التحديات والصعوبات التي تواجه النساء من صاحبات المشاريع الزراعية هو الوصول إلى مستلزمات الإنتاج مثل الأعلاف، البذور، الحيوانات، والأشتال. وهذه المشكلة ناتجة عن عدة عوامل، أهمها: القيود السياسية والاقتصادية، وهيمنة الوسطاء، وضعف الدعم الحكومي. ووفقاً لدراسة (السروجي، ٢٠١٦)[١٥] فإن ارتفاع تكاليف الأعلاف كان من أبرز الصعوبات التي تواجه النساء، إذ بلغت تكلفة الأعلاف في بعض المناطق ما يزيد على ٤٠٪ من إجمالي تكاليف الإنتاج الحيواني، الامر الذي يجعلها عبئاً كبيراً على النساء اللواتي يعملن في الزراعة الحيوانية. وهذا كان قد شكل عائقاً أمام استمرار حوالي ٨٨٪ من المشاريع الحيوانية وفقا لتلك الدراسة.

فيما شكل نقص البذور المحسّنة عائقاً أمام ٦٥٪ من النساء المزارعات، مما يضطرهن للاعتماد على بذور محلية ذات إنتاجية منخفضة بسبب ارتفاع تكلفة البذور المحسّنة وصعوبة استيرادها نتيجة القيود الإسرائيلية.

فيما شكل الحصول على الحيوانات الزراعية مشكلة مقلقة بالنسبة لحوالي ٤٥٪ من النساء اللواتي شاركن في المسح الذي نفذه (السروجي، ٢٠١٦)، حيث ان هؤلاء النساء أفدن بعدم القدرة على شراء حيوانات جديدة لتحسين مشاريعهن نتيجة ارتفاع أسعارها وقلة التمويل المتاح. اضافة إلى لك تواجه النساء مشكلة في استيراد الحيوانات من الخارج، حيث ذكرن بأن الأسعار المحلية تزيد بنسبة ٢٠-٣٠٪ عن الأسعار العالمية.

اما بخصوص الأشتال الزراعية، فإن هناك ٧٠٪ من النساء ممن شملتهن العينة يعانين من نقص في الحصول على أشتال ذات جودة عالية بسبب ارتفاع أسعارها واعتماد السوق على التجار والوسطاء، الامر الذي يزيد من التكلفة. وهناك ٦٠٪ من النساء أفدن بأنهن يواجهن تأخيرًا في توفير الأشتال الموسمية، مما يؤدي إلى خسائر في الإنتاج بسبب تأخر الزراعة.

[١٥] تم الاستناد على هذه الدراسة في تشخيص الواقع والتحديات للعديد من الجوانب التي تواجه امشاريع الزراعية التي ترأسها نساء، نظرا لعدم توفر دراسة أحدث تناولت هذا الموضوع بتفاصيله كما تناولته هذه الدراسة التي نوصي بضرورة تحديثها لاهميتها.

كما أن غياب الدعم الحكومي والبرامج المساندة كانت مشكلة اجمعت عليها معظم النساء المزارعات ممن شملهن المسح، حيث ان نسبة من تلقين دعماً حكومياً أو برامج مساعدة للحصول على مستلزمات المشاريع الزراعية لم تتجأوز ما نسبته الـ ١٠٪،

٧-٨ نقص البيانات

من خلال مراجعتنا للادبيات المتعلقة بموضوع عمل النساء في قطاع الزراعة لاحظنا ان البيانات المتعلقة بهذا القطاع وبالنساء غير محدثة، حيث ان اخر تعداد تم تنفيذه للزراعة كان في عام ٢٠٢١. كما ان هناك مؤشرات تتعلق بملكية النساء للاراضي وكذلك تتعلق بالمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء غير متوفرة، اذ لا يوجد قاعدة بيانات تتعلق بهذه المشاريع سواء كانت مسجلة رسميا أو تتبع القطاع غير المنظم. وان النقص في البيانات يشكل عائقاً أمامنا في تحديد ورصد الفجوات بشكل دقيق.

٨. الجهود الوطنية لدعم المشاريع الزراعية النسوية

على الرغم من الكثير من التحديات التي تواجه المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء الا ان هناك ايضا الكثير من الدعم الذي توجهه الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لتلك المشاريع ، سواء من خلال الدعم المالي أو من خلال السياسات والقوانين التي يتم اتخاذها لتعزيز وتمكين النساء المزارعات وخاصة في المناطق الريفية، ونستعرض في هذا المحور أبرز تلك الجهود خلال الخمس سنوات الاخيرة التي تم بذلها للنهوض بالزراعة الفلسطينية وبالمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء:

- أصدر مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشرة قرارا بتخصيص قطعة أرض لانشاء مركز فلسطين لتمكين المرأة (تراث) والذي يخدم المرأة الريفية بشكل مباشر.
- أصدر مجلس الوزراء قراراً باعتبار منطقة الاغوار والمناطق المسماة (ج) مناطق أولوية تنموية، وتتولى لجنة وزارية تضم في عضويتها كل من (وزير الاقتصاد الوطني، ووزير الزراعة، ووزير العمل) صلاحية تحديد المناطق المعتمدة فيها للاستفادة من حزمة الحوافز الواردة في هذا القرار. وتستفيد المشاريع في المناطق ذات الأولوية التنموية من الحوافزظ الضريبية الورادة في القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨، بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين وتعديلاته، وحافز ضريبي لمدة خمس سنوت حسب الشريحة السارية على المشروع استناداً لما ورد في القانون، على النحو الآتي: المشاريع الجديدة أو القائمة أو المطورة التي يتم تنفيذها ضمن نطاق المنطقة المعتمدة. والمشاريع المستفيدة من الحوافز الواردة في القانون التي تنقل نشاطها إلى المنطقة المعتمدة، كما

تعامل جميع المشاريع ضمن نطاق المنطقة المعتمدة معاملة برامج التمويل المخصصة لتحفيز الشركات الصغيرة حسب قانون ضريبة الدخل وتعديلاته.

- تم العمل على إعفاء المحاصيل الزراعية من ضريبة القيمة المضافة بما يعزز من الانتاج الزراعي والتنافسية الشهرية للمنتج الزراعي. وبخصوص الموارد المتحصلة من الاسترداد الضريبي البالغة ١٦٪ على مدخلات الانتاج الحيواني يتم تحويل ٢٥٪ من قيمتها إلى الحساب الخاص بصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية في شهر كانون الأول من كل سنة مالية، لتنفيذ اهدافه مهامه ويحول ٥٠٪ من قيمة الاسترداد الضريبي إلى صالح المزارع أو الشركة.
- اطلقت وزارة الزراعة عام ٢٠٢٢ برنامج مشاريع ريادية لتمكين الشباب الخريجين والخريجات وذلك لمدة عامين بموازنة مقدارها ٣.٩ مليون شيكل.
- تقوم وزارة الزراعة بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة باقامة معارض للمنتجات الزراعية النسوية في مختلف المحافظات لدعم تلك المشاريع.
- تم العمل على اطلاق جائزة التميز النسوية في قطاع الصناعات التراثية وقطاع الصناعات الغذائية، واستهدفت هذه الجوائز المنتجات النسوية الريفية، حيث فازت خمسة نساء ريفيات واثنان من مشاريع الجمعيات.
- اطلاق برامج توعوية للنساء المزارعات وتدريبهن على استخدام التكنولوجيا في الزراعة العضوية والزراعة الآمنة والزراعة الحافظة.
- تم تأسيس صندوق التمكين الاقتصادي بقيمة ١٠٠ ألف دولار، وتم منح مشاريع نسائية تضررت من جائحة كورونا منح عينية، وبلغ نسبة المنح المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في القطاع الزراعي نحو ٤٥٪.
- في سبيل تمكين النساء والفتيات لتعزيز استقلالهن الاقتصادي وحصولهن على الموارد فقد تم العمل على تنفيذ اعمال التسوية على الاراضي غير المسجلة على اسم مستحقيها خاصة في المناطق الريفية مما يساهم في زيادة ملية النساء للارض.

فيما يلي قائمة المشاريع التطويرية والخارجيه التي تستهدف نساء وشباب للعام ٢٠٢٣ باشراف وتنفيذ وزارة الزراعه، الامر الذي يدل على اهتمام وزارة الزراعة بتعزيز مشاركة النساء في القطاع الزراعي، وتوفير الدعم اللازم لتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً، لا سيما في المناطق الريفية والأكثر تضرراً من الاحتلال الإسرائيلي.

جدول٦: قائمة المشاريع التطويرية والخارجيه التي تستهدف نساء وشباب للعام ٢٠٢٣ باشراف وتنفيذ وزارة الزراعه

اسم المشروع	المواقع
تربية ورعاية المجترات الصغيرة	الضفة الغربية
تمكين الشباب والشابات الخريجين والرياديين من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل	الضفه الغربية
مشروع تحسين سبل العيش	الضفه الغربية
مشروع زيادة منافع عمل النساء والشباب وصغار المزارعين كرواد تغيير في سلسلة القيمة للخضروات الطازجة	طولكرم , قلقيلية , جنين , طوباس في الاغوار الشمالية , غزة , شمال غزة , خان يونس
تطوير قطاع المجترات الصغيرة في فلسطين	الضفه الغربية
برنامج المساعدات الزراعية	فلسطين
دعم المجتمعات الفلسطينية الضعيفة والمتضررة للانتقال إلى نمو اقتصادي اكثر مرونة واستدامة وعداله في قطاع غزة ووادي الاردن وزيادة قدرتها على الصمود	قطاع غزة ، وادي الاردن
مشروع تعزيز قدرة المزارعين على الصمود من خلال تحسين الامن الغذائي للاسر الاكثر ضعفا في محافظات بيت لحم و نابلس و سلفيت – المناطق (ج)	بيت لحم , نابلس , سلفيت

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية (٢٠٢٣)، تقرير غير منشور

رغم الجهود المبذولة على المستوى الوطني وخاصة من قبل وزارة الزراعة في دعم المشاريع الزراعية للنساء وخاصة في المناطق الريفية الا ان هذه الجهود لا بد وان يتم تكثيفها بشكل اكبر لخطورة التحديا التي تواجه قطاع الزراعة، ولتردي الوضع الاقتصادي التي تعاني منه النساء وخاصة في المناطق الريفية وارتفاع معدلات البطالة بينهن وبين الرجال من أفراد أسرهن بسبب اغلاق سوق العمل الاسرائيلي. وليكون لهذه الجهود أثر اكبر لا بد وان يتم تنسيقها ما بين وزارة الزراعة وجميع المؤسسات العاملة في هذا القطاع سواء مؤسسات خاصة مثل مؤسسات الاقراض الزراعي وشركات توريد الادوات الزراعية وشركات الاستيراد والتصدير، ومنظمات أهلية مثل الاغاثة الزراعية ولجان

العمل الزراعي وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بحيث تحصل المشاريع الزراعية على خدمات متكاملة..

٩. تجارب عربية ناجحة في مجال المشاريع الزراعية التي تقودها نساء

نستعرض في هذا المحور بعض التجارب الناجحة لبعض دول الجوار في مجال المشاريع الزراعية التي تقودها نساء والتي كان منها ما يلي:

- مبادرة "النساء الريفيات" في الأردن :هذه المبادرة تدعم النساء الريفيات من خلال توفير التدريب على أساليب الزراعة المستدامة والتكنولوجيا الحديثة. تمكنت بعض المشاركات من تحسين محاصيلهن وزيادة الدخل عن طريق استخدام الأساليب الزراعية الحديثة والمبنية على الري الذكي وتقنيات الزراعة العضوية. يُعد الدعم الفني والتدريب المستمر من أهم عوامل نجاح هذه المبادرة[١٦]
- مشروع "مزرعة الأمل" في مصر :تأسست مزرعة الأمل على يد مجموعة من النساء في محافظة الفيوم، حيث تمكنت هؤلاء النساء من تحويل أرض صحراوية إلى مزرعة زراعية مستدامة باستخدام تقنيات الزراعة المائية (الهيدروبونيك). المشروع أثبت نجاحًا كبيرًا في تحسين الإنتاج الزراعي ويعد مثالًا بارزًا على كيفية استفادة النساء من التعليم والتدريب لقيادة مشاريع زراعية مبتكرة، وقد أسهمت المزرعة في توفير فرص عمل للنساء في المنطقة ورفع دخل الأسرة[١٧]
- برنامج "نساء مبدعات في الزراعة" في لبنان : يهدف هذا البرنامج إلى تمكين النساء الريفيات في لبنان من خلال التدريب على الزراعة البيئية وزيادة فرص وصولهن إلى الأسواق المحلية والدولية. يتميز البرنامج بتقديم الدعم الفني والتسويقي، مما يساعد النساء على الحصول على قيمة إضافية من منتجاتهن الزراعية. كما أن البرنامج يعزز من استدامة المشاريع من خلال شراكات مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية[١٨]

[١٦] Female Voices from the Field. Success Stories of Women's Empowerment in Agriculture | Arab-German Young Academy

[١٧] https://www.biosaline.org/projects/arab-women-leaders-agriculture-awla

[١٨] Arab Women Leaders in Agriculture (AWLA) | International Center for Biosaline Agriculture

١٠. التوصيات

إن نجاح المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء يحتاج إلى العديد من المتطلبات التي يجب العمل على توفيرها بما يضمن زيادة انخراط النساء في العمل في المشاريع الزراعية كصاجبات ومترئسات لهذه المشاريع، بما يساعد على تمكينيهن اقتصاديا ويعزز قدراتهن في مجال صنع القرار، ويسهم أيضاً في تعزير الأمن الغذائي للنساء وأسرهن، وكذلك يساعد على تعزيز صمود النساء على ارضهن، وعليه فاننا نوصي بما يلي:

١. العمل توفير برامج للتمويل الميسر للمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء، بما يساعدهن على تغطية التكاليف التشغيلية والاستثمار في المعدات الحديثة، والتدريب والتطوير. وتوفير دورات تدريبية في المناطق الريفية بشكل خاص بهدف زيادة الوعي بين النساء حول المصادر التمويلية المتاحة والية الاستفادة من القروض والبرامج التمويلية

٢. العمل على زيادة المخصصات المالية للمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء في الموازنات الحكومية، واعطاء أولوية لهذه المشاريع التي تعزز من مشاركة المرأة في الاقتصاد والانتاج وصنع القرار

٣. العمل على تبني سياسات تحمي حقوق النساء في الميراث وتعزز تملكهن للاصول وخاصة الاراضي الزراعية، مما يزيد فرص حصولهن على التمويل وتوفير الدعم القانوني اللازم للحصول على حقوقهن في الميراث، وتعزيز اوعي النساء بحقوقهن في الميراث والاليات التي يجب اتباعها لتحصيل هذه الحقوق، وتقديم المساعدة بشكل مجاني او بتكلفة منخفضة لهؤلاء النساء لمتابعة قضاياهن في المحاكم.

٤. العمل على تسهيل وصول النساء إلى الموارد وخاصة الاراضي والمياه، ومساعدة النساء على حيازة وتملك الاراضي الزراعية من خلال توفير التمويل الذي يمكنهن من شراء الاراضي أو استئجارها.

٥. العمل على زيادة انخراط النساء المزارعات في برامج تدريبية متخصصة حول استخدام تقنيات الري الحديثة وعلى ادارة المشاريع، والتسويق وذلك لانجاح مشاريعهن وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتهن الزراعية.

٦. العمل على تطوير وتحسين البنية التحتية الزراعية، مثل: تطوير شبكات الري، وبناء شبكات ري مستدامة واصلاح التالف منها، وتحسين مرافق التخزين، والطرق الزراعية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

٧. مساعدة النساء في تسويق المنتجات الزراعية، وتوفير برامج تسويق، تساعد على ربط المنتجات الزراعية بالأسواق المحلية والدولية.

٨. اجراء مراجعة للقوانين الناظمة لقطاع الزراعة والقرارات المرتبطة بهذا القطاع بحيث تكون مستجيبة لاحتياجات النساء سواء كن عاملات أو صاحبات مشاريع، بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع فئات المجتمع رجالا ونساء وعدم التمييز على أساس الجنس، بما في ذلك: تعويض المشاريع الزراعية التي تراسها نساء للتعويض في حالات الكوارث، ومنحها الاعفاءات الضريبية، وضمان حصول النساء على فرص متكافئة مع الرجال في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية التي تعنى في قطاع الزراعة، وتوفير الحماية للنساء صاحبات المشاريع الزراعية والنساء العاملات فيها من خلال ادراجهن ضمن الفئات التي يشملها قانون العمل الفلسطيني لضمان حصولهن على حقوقهن التي نص عليها هذا القانون.

٩. تفعيل دور صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية في تقديم التعويض للمشاريع الزراعية النسائية التي تتعرض لكوارث طبيعية وبيئية، والعمل على إنشاء مؤسسات خاصة للتامين الزراعي لتشجيع النساء على الاستثمار في المشاريع الزراعية، واطلاق حملة توعوية بأهمية التامين في القطاع الزراعي، وتوسيع تغطة التامين لتشمل المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي والأوضاع السياسية.

١٠. تشجيع المزارعات على إنشاء التعاونيات الزراعية، ونشر الوعي حول ذلك، واهميته في تطوير مشاريعهن واستقلاليتهن الاقتصادية كما ان ذلك سيتيح لهن الاستفادة من وفورات الحجم وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والتمويل.

١١. اجراء مسوحات دورية وتحديث البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي والحيازات والملكيات الزراعية، وإشراك وزارة المرأة في اعداد استمارة المسوحات التي ينفذها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني للتأكيد على تضمنها على مؤشرات ذات علاقة بالنساء بما يقلص فجوة المعلومات في هذا القطاع، وانشاء قاعدة بيانات تتعلق بالمشاريع الزراعية التي تديرها نساء.

المصادر:

السروجي ، فتحي (٢٠١٦): سبل النهوض بواقع ودور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"– رام الله

أبو شمالة ، نبيل (٢٠٢٠): سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية (٢٠٢٤)، منظمة الاغذية والرزاعة للامم المتحدة، روما.

التجارة والتنمية في دولة فلسطين من منظور النوع الاجتماعي (٢٠٢٢)، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.

ابو سيف ، فؤاد (٢٠٢٣): واقع القطاع الزراعي في الاغوار بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣
الأونكتاد. "التقرير الاقتصادي عن فلسطين" (جنيف، ٢٠٢٣).
بتسيلم. "تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأغوار" (٢٠٢٣).
تقرير أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة : وزارة الاقتصاد الوطني، كانون الثاني /يناير ، ٢٠٢٤

التعداد الزراعي (٢٠٢١): الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

مسح انفاق واستهلاك الاسر الفلسطينية في الضفة الغربية، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: ، ٢٠٢٣

احصاءات المرأة والرجل (٢٠٢٣)– الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

التقرير السنوي لهيئة العمل التعأوني (٢٠٢٣)

تقرير بيجين (+٣٠) لدولة فلسطين: اجراءات الدولة المتخذة لتعزيز المسأواة بين الجنسين وتمكين المرأة لخمس سنوات: ايار ٢٠١٩–ايار ٢٠٢٤، وزارة شؤون المرأة (٢٠٢٤).

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة" .(OCHA) التأثيرات الإنسانية للجدار العازل في الضفة الغربية"، ٢٠٢٢.

تقرير صادر عن مكتب منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا الصادر بتاريخ ٣ اكتوبر حول اثار العدوان الاسرائيلي على قطاع الزراعة في قطاع غزة.

ملكية النساء الريفيات للاراضي والموارد الانتاجية (٢٠٢٠): جمعية المرأة العاملة

تقرير بعنوان:" الاستيطان بعد ٧ اكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء" تاريخ النشر ٧–اكتوبر ٢٠٢٤ على الرابط: الاستيطان بعد ٧ أكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء(alquds.co.uk)

ورقة حقائق حول واقع وتحديات العمل الريادي النسوي في القطاع الزراعي بقطاع غزة،–Gaza Urban and Peri Urban Agriculture Platform (GUPAP، ٢٠٢١

Gender, water and agriculture assessing the Nexus in Palestine (2023): food and agriculture organization of the United Nation s– Cairo

Arab Women Leaders in Agriculture (AWLA) | International Center for Biosaline Agriculture

مشروع التمكين الاقتصادي للمراة في منطقة بيت لحم وشمال الخليل مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة بيت لحم وشمال الخليل اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين

بدعم من اتحاد لجان العمل الزراعي لمى ولانا تواجهان البطالة بالعودة إلى الأرض كقيمة إنتاجية – اتحاد لجان العمل الزراعي

Female Voices from the Field. Success Stories of Women's Empowerment in Agriculture | Arab-German Young Academy

https://www.biosaline.org/projects/arab-women-leaders-agriculture-awla